

المحاضرة الأولى

الحركة الاجتماعية: المفاهيم والتداخلات

أولاً: الحركة الاجتماعية ومفاهيمها

تعود جذور مفهوم الحركات الاجتماعية إلى دوائر الفكرية لما بعد الثورة الفرنسية ، وبالنسبة للبعض يعتبر عالم الاجتماع الألماني Lorenz Von Stein أول من استخدمه للإشارة وبشكل خاص إلى الحركة العمالية و ذلك ضمن مؤلفه الشهير (تاريخ الحركات الاجتماعية في فرنسا من 1789 إلى غاية 1850). هذا الربط موجود كذلك في البيان الشيوعي لماركس و انجلز سنة 1848 «إن جميع الحركات التاريخية السابقة كانت حركات لأقليات، أو لحساب أقلية. أما الحركة البروليتارية فهي حركة الوعي الذاتي المستقلة التي تقوم بها الأغلبية الساحقة لصالح الأغلبية الساحقة».

و إذا كان للمناخ الثوري الذي سادة في أوروبا في القرن التاسع عشر دور في جلب الاهتمام بموضوع الحركات الاجتماعية فقد كان لصعود الفاشية والنازية كحركات جماهيرية في عشرينيات و ثلاثينيات القرن العشرين دور مهم في البحث و التطور المفاهيمي المتعلق بها، وهو ما يوضح ولحد كبير لماذا تم تصور الحركات الاجتماعية كشكل من أشكال السلوك الجمعي الذي تتحكم في العواطف والنزعات الغير واعية.

ويعد تعريف **Herbert Blumer** منخرطاً في حدود معينة في هذا التوجه، فبالنسبة إليه «... الحركات الاجتماعية ... أفعال جماعية تسعى لإنشاء نظام حياة جديد. والتي تجد بدايتها في حالة من الاضطراب ، وتستمد قوتها الدافعة من جهة من عدم الرضا عن الشكل الحالي للحياة ، ومن جهة أخرى ، من الرغبات والآمال في نظام جديد للعيش ... [تكون] في بدايتها ... غير متبلورة ، سيئة التنظيم ، وبدون شكل ؛ مستندة على السلوك الجماعي البدائي وآليات التفاعل الأولية والتلقائية. وبمقدار ما تتطور ... فإنها تأخذ طابع المجتمع أين تكتسب التنظيم والشكل، العادات والتقاليد، قيادة راسخة، تقسيم للعمل، القواعد الاجتماعية باختصار، ثقافة، تنظيم اجتماعي، ونظام حياة جديد».

يحمل تحديد هيربرت بولمر للحركات الاجتماعية عناصر مهمة تحتاج إلى نقف عليها كي ندرك كيف يتم التعرف على الحركة الاجتماعية من قبله :

1. أنها سلوك جماعي و ليس فردي، فلا حركة اجتماعية إلا بجماعة
2. أنها سلوك جماعي يرمي إلى التغيير الاجتماعي، و ذلك خلافاً لكل سلوك الجماعية التي لا تهدف إلى ذلك؛ على غرار حضور حفل موسيقي ، أو سلوك الهلع الجماعي من خطر ماالخ.
3. يتولد هذا السلوك الجماعي من حالة عدم الرضا و الحرمان.
4. أن للحركة الاجتماعية دورة حياة تمر بها تبدأ بحالة من السلوك الجمعي الغير عقلاني الذي تتحكم فيه ردود الفعل الأولية والتلقائية (العواطف ، والغرائز) للتطور شيئاً فشيئاً نحو سلوك اجتماعي ، مؤسسي تحكمه القواعد المعايير الجديدة التي خلقتها.

سيتعرض مفهوم هيربرت بلومر لعدة انتقادات، لعل أبرزها نظريته السلبية للحركات الاجتماعية التي يكون سلوكها في بدايتها اشبه بسلوك من ذهب عقله فلا يبقى له سوى عواطفه وغرائزه ليرتد لها. ربما سجل التاريخ بعض الحركات

الجمهورية التي جرفتها عواطف الحماسة بقوة، والتي نشأت في ظل ظروف من القلق و الاضطراب الاجتماعي، و لكن هكذا معاينة تبقى معنية بحدود أمثلتها التاريخية، ولا تعطي الحق لتعميمها على كل أمثلة الحركات الاجتماعية التي تظهر على مستوى الواقع عقلانية كبيرة.

وفعلا سيتم التركيز انطلاقا من سنوات الستينات أكثر على هذا البعد ، فلم يعد ينظر للحركات الاجتماعية على أنها ذلك الفعل العشوائي والفوضوي، بل باعتبارها مجهود منظم من أجل تحقيق مطالب جماعية قد تتحول إلى صورة من صورة من النزاع السياسي. ومن أبرز وجوه هذا الاتجاه عالم الاجتماع الأمريكي تشارلز تلي الذي يحدد الحركة الاجتماعية على النحو الآتي: نحن نعرف الحركة على أنها حملة مستمرة لتقديم المطالبات، وذلك باستخدام العروض المتكررة التي تعلن عنها، استنادًا إلى المنظمات والشبكات والتقاليد والتضامن الذي يدعم هذه الأنشطة.

يحمل هذا التحديد عناصر جديدة بالإبراز و التوضيح كونها تعكس طريقة فهم أخرى لتعرف على الحركة كظاهرة اجتماعية ، ومن أبرزها ما يلي:

1. أنها حملة ، أي جهد جماعي عام منظم له استراتيجيته العقلانية، مستدام زمانيا، الهدف منه توجيه مطالب (اقتصادية، اجتماعية ، هوياتية) للجهات المعنية بها.
2. أنها تعتمد على ذخيرة تشمل على طيف واسع من اساليب الضغط المعبرة عن مطالب حملتها كالمسرات، والإضرابات، و العرائض...الخ.
3. أنها تستند في سعيها لتحقيق مطالبها على قاعدة اجتماعية مساندة و داعمة ومتضامنة من المنظمات (نقابات، جمعيات حقوقية...الخ) الداعمة و الشبكات الاجتماعية (شخصيات مثقفة ، دينية، فنانين ، قطاعات عمالية...الخ).

كان لمفهوم تشارلز تلي وغيره من أعمدة تيار تعبئة الموارد، دور كبير في تعميق فهمنا عقلانية الحركة الاجتماعية ، وطابعها النزاعي الذي أغفله تحديد هيرت بولمر ، غير أنه بالغ في إعطاء الأولوية لها ، وكما يرى David Snow يعجز تصور تلي للحركات الاجتماعية عن استيعاب فكرة وإمكانية تلاقي العقلاني و الغير عقلاني في الفعل الجماعي لها . إن التفاعلات التلقائية للحشود قد تكون عبر تخطيط استراتيجي لقادة الحركة الاجتماعية لإظهار مظالمها والضغط على مطالبها.

وفي الحقيقة قد يخفي عنا هذا التركيز الجوانب القيمة في مطالب الحركات الاجتماعية ، و يمنعنا من فهم سر تمسكها بقضايا ثقافية و أخلاقية رغم التكلفة العالية التي قد يتعرض لها من ينخرطون في الدفاع عنها . إن عالم الاجتماع الإيطالي **Alberto Melucci** من أهم من يمثلون هذا التيار، فبالنسبة إليه تشير «الحركة الاجتماعية إلى شكل الفعل الجماعي الذي يتطلب التضامن ويعبر عن الصراع الذي يؤدي إلى تجاوز حدود النسق الذي يجري فيه الفعل».

كما التحديدات السابقة للحركة الاجتماعية يستدعي مفهوم ألبرت ملتشي تسليط الضوء على عناصره الأساسية ، كي ندرك متى نكون بصدد التعامل مع هذه الظاهرة وفق تصوره ، ويمكن أن نختصرها في الآتي:

1. أنها فعل جماعي متضامن ومتعاقد بين منتجيه ، و ليس مجرد تجميع عشوائي وعفوي للأفراد كالحشود مثلا
2. أنها فعل جماعي منخرط في علاقة صراع وليس مجرد نزاع وبهذا لن يندرج ضمن الحركة الاجتماعية الأفعال التي تتعامل مع المشكل كمجرد أزمة من أزمات النسق الاجتماعي ، أو خلل من اختلالاته التي يمكن إصلاحها دون تغيير بنيوي ، و على حد تعبير ملتشي «إذا كان صراع الطبقة العمالية في تاريخ الرأسمالية مجرد رد فعل على

الاستغلال الاقتصادي و الأزمات المورية لكان قد انتهى بمجرد أن تحصل العمال على أجر أحسن أو على ظروف عمل أفضل و لكن الطابع الصراعي للحركة العمالية ناجم بدلا من ذلك من حقيقة أنه يعبر عن صراع ضد منطق الإنتاج الصناعي في الظروف الرأسمالية».

3. ولهذا السبب لا توجد حركة اجتماعية حسب البرت ملتشي إلا إذا كانت ترمي إلى كسر أسس التنظيم الاجتماعي للأدوار والمكانة أو أسس النسق السياسي أو أسس البناء الطبقي، بحيث تعيد مساءلتها على نحو جذري.

ليس في وسعنا من دون شك إنكار الإمكانيات التي يمنحها إياها مفهوم البرت ملتشي في فهم الحركات الاجتماعية ذات المطالب الهوياتية والثقافية، ولكن علينا الانتباه إلى معطى أن الجانب القيمي لا يطغى بالضرورة في كل مطالب الحركات الاجتماعية بحيث لا تعطي اعتبارا لنتائج أوعواقب الفعل على مستويات الربح والخسارة . وما يعمق من صعوبات مفهوم البرت ملتشي وجود حركات اجتماعية لا ترمي إلى التغيير الواقع الاجتماعي، ولا لكسر حدود النسق الذي تتواجد فيه، بل تقود حملات مطالبة للمحافظة والإبقاء عليه كما هو حال الحركات الاجتماعية المحافظة.

وما يعمق من صعوبات مفهوم البرت ملتشي وجود حركات اجتماعية لا ترمي إلى التغيير الواقع الاجتماعي، ولا لكسر حدود النسق الذي تتواجد فيه، بل تقود حملات مطالبة للمحافظة والإبقاء عليه كما هو حال الحركات الاجتماعية المحافظة، وللأسف لا يستطيع مفهومه استيعاب هذا النوع من الحركات الاجتماعية ، غضاقة إلى الشكال الأخرى للحركات.

الآن وبعد عرضنا النقدي لمفاهيم الحركة الاجتماعية هل هل نستنتج في ظل عدم التوافق الذي يدور حولها أن وضع مفهوم لها غير ممكن؟

إن جزء كبير من الإجابة عن هذين السؤالين موجود عند عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، فبالنسبة إليه المفاهيم بناءات نظرية للواقع، وفي حين تمتاز هذه الأخيرة بمحدوديتها لكونها تكثف من الناحية النظرية جانب واحد (أوعدد من الجوانب) من الواقع كما هو الحال مثلا مع العنصر الغير العقلاني للحركات الاجتماعية، أو العنصر العقلاني النفعي لها، أو العنصر القيمي لها، يبقى الواقع الحقيقي غير متناهي و شديد التنوع و معقد، وعليه هي صحيحة كأبنية أو كمنادج مثالية تساعدنا على فهم الواقع دون الوقوع في فخ اعتبارها هي الواقع في حد ذاته.

ثانيا: مفاهيم أخرى متداخلة

إن المعالجة السابقة لمفهوم الحركة الاجتماعية قد ساهمت من دون شك في رسم حدود هذه الظاهرة الاجتماعية، ولكن ورغم الشوط الذي قطعناه توجد ظواهر أخرى قد تتداخل معها، ومن المهم فهم روابطها ومتى ينبغي التمييز بينها.

(1-2) الاحتجاج والحركة الاجتماعية

تأتي كلمة احتجاج في اللغة العربية من الفعل احتج والذي يوظف معنيين رئيسيين: فمن جهة لدينا معنى «الحجة» بمعنى الاستناد على أمر ما كبرهان أو دليل أو مبرر سواء في التعامل أو التجادل أو المناقشة الفكرية...الخ. ومن جهة ثانية لدينا معنى الاعتراض و الاستنكار على الشيء. وفي الحقيقة كلا المعنيين متداخلين كثيرا، فالاعتراض على الشيء يكون غالبا مصحوبا بحجج لتبرير هذا الرفض.

ومن جهة أخرى تأتي كلمة احتجاج في اللغة الفرنسية «protestation» من الفعل «protester» هذا الأخير يقصد به الإعلان وبقوة عن معارضتنا لشيء ما أو الوقوف في وجه شيء ما. وبهذا فإن الاحتجاج ضمن اللغة الفرنسية معناه قائم

هو كذلك على رفض شيء ما، عدم القبول بأمر ما، وهذا الرفض يكون علنيا وليس داخليا، كما يتميز بالتعبير الحاد عن عدم القبول مقارنة بمجرد الرفض العادي.

إن المعنى العام للرفض والاستنكار وعدم القبول هو الذي يربط بين الاحتجاج والحركة الاجتماعية وهذا الربط هو الذي يتيح لنا أو يخولنا إمكانية الحديث عن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية باعتبارها فعل رافض ، ومستنكر لواقع اجتماعي معين، أو بالأحرى هي فعل احتجاج جماعي. ولكن رغم كل ما يجمع بين الاحتجاج والحركة الاجتماعية، هناك بعض الفروق التي يجب أن نقف عليها .

1. يعتبر الاحتجاج أوسع واشمل من الحركة الاجتماعية، إذا يشمل بداية الأفعال الفردية و الجماعية في حين يمثل احتجاج الحركة الاجتماعية بالضرورة فعلا جماعيا له شروطه الخاصة .

2. حتى لو كان الاحتجاج جماعيا فهو ليس حركا عليها ، إذا يمكن ن نعثر لعيه لدى فاعلي آخرين غيرها كاحتجاج مجموعة برلمانية ضد سياسة معنية ، احتجاج مجموعة من العمال ضد المشرف عليهم...الخ.

(2-2) الثورة والحركة الاجتماعية:

تحديد مفهوم الثورة أمر صعب نظرا لاختلاف وجهات النظر التي تدور حولها ، وكما يرى **كرين برنستين** تعد الثورة من الكلمات الغامضة التي توظف لوصف وقائع مختلفة ومتباينة: كالثورة الفرنسية الكبرى ، و الثورة الأمريكية ، والثورة الثقافية في الصين و الثورة الرقمية ، و الثورة العلمية ...الخ.

لقد ارتبطت بدايات الاهتمام بدراسة الحركات الاجتماعية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على خلفية الثورة الفرنسية كظاهرة اجتماعية شكلت أساس لبناء مفاهيم حول ما يمكن تسميته الحركات الاجتماعية الثورية، أي بالمعنى الذي تسعى فيها بالدرجة الأولى إلى تغيير راديكالي في المجتمع ، والتي تضم في صفوفها عدد كبير من الجماهير مع اكتسائها طابع صراع طبقي عنيف ، وهذا المعنى الأخير متصل بأدبيات مدرسة الثورات الكبرى التي تبني تصورها لثورة بناء على جذرية التغيير.

هذا العنصر هو ما يدفع إلى التداخل الذي يقع بين الحركة الاجتماعية والثورة، فكلما وجدنا حركة اجتماعية تسعى إلى تغيير راديكالي كنا بصدد حركة اجتماعية ثورية. على ذلك لا يمنع وجو فوارق قد تميز بينهما وذلك لاعتبارين.

1. تعد الحركة كظاهرة اجتماعية أوسع واشمل من الثورة التي تعد نوع من أنواعها (أنظر العنصر الخاص بتصنيفات الحركة الاجتماعية).

2. قد نجد حركة اجتماعية ثورية_ الأهداف والمساعي و المطالب و لكنها لا تمثل ثورة بالمعنى النموذجي التي تقدمه لنا الثورة الفرنسية أين نجد خصائص التغيير راديكالي في المجتمع ، والجماهير الواسعة، و طابع الصراع طبقي العنيف.

(3-2) الحزب والحركة الاجتماعية:

قبل أن نختم مسار تحليل مفاهيم الحركة الاجتماعية لبد من التنبيه إلى ضرورة التمييز بين ظاهرة الحركة الاجتماعية وظاهرة الحزب السياسي:

- تنشط الحركات الاجتماعية خارج المجال السياسي الرسمي بمؤسساته المختلفة والتي من بينها الأحزاب وفي الحقيقة يمكن قراءة ظهورها على أنه فشل لها في نقل انشغالات جزء صغير أو كبير من المجتمع نحو الدولة.
- تتميز الحركات الاجتماعية بطابعها الأقل تنظيماً والأقل إلزامية وأكثر عفوية في نضالها بالنسبة لناشطها ، بينما تتطلب الأحزاب السياسية في هذه الأثناء بطاقات للمشاركة، أماكن محددة للمراكز الحزبية، عضوية أكثر رسمية في العمل السياسي للحزب.
- غالباً ما تتميز الحركة الاجتماعية بعدم سعيها المباشر لسيطرة على السلطة السياسية، إنما تسعى لتأثير عليها و ربما تهئ الظروف لتغييرها ولكن من دون أن يكون هدفها هو الوصول إلى الحكم، وذلك على خلاف الأحزاب السياسية التي يكمن هدفها الرئيس في الوصول إلى الحكم.
- تقيم الحركات الاجتماعية روابط معقدة مع الأحزاب السياسية فهي تسعى في أغلب الحالات للعمل باستقلالية عنها لكي لا يتم استخدامها كأداة ليصل بها هؤلاء إلى السلطة.
- تتميز الحركة الاجتماعية في حال كانت واسعة النطاق بتركبتها المتنوعة جداً من حيث الفئات التي تنتمي لها ، و ذلك في الوقت الذي يتقلص فيه هذا التباين بالنسبة للأحزاب السياسية.

لقد بات في وسعنا و بعد المعالجة المفهومية المطولة و النقدية لمفهوم الحركة الاجتماعية أن نخرج بالمفهوم التالي :

تشكل الحركة الاجتماعية فعل جماعي (احتجاجي) يسعى إلى تغيير وضع غير مقبول بالنسبة للمعنيين به ، فعل جماعي يأتي من خارج النسق السياسي ويتميز بطابعه العقلاني المنظم نسبياً و المستدام في الزمن و إمكانية أن يكون شكل من أشكال النزاع أو الصراع.